له من ثبات الراي والقلب والعلم بتدبير الحروب وسياسته الجمهور ما يصلح ان يكون مثله مدبرًا للجيوش والحروب وتسايعها ان يكون تخيرها بوضع حقوق الله تعالى في اهلها فلا ينبغي باخراجها في الوجوه التي قضى الشرع باخراجها فيها ويدخل في الجملة ان يكون قويًا على الامر ولا يكون معه ضعف يمنعه ولا آفة تقعده ولا جراحه تنفر المتدين عن قربه ويدل على اشتراط هذه الشروط مع كونه ظاهرًا اجماع العصابة عليها شتراطها وقد روي اجماعهم على ذلك عن الائمة الغارفين بالحلال والحرام ورواه ايضًا فرق من اهل الكلام

فصل

والطريق الى معرفته تكامل هذه الخصال حصول الاجماع والاطباق على كونه فاطميًا الاب وحصول ذلك على توفر حظه من الورع والفقه وعلى جميع الخصال المذكورة وهذا اذا كان في بلد تاريخ فلابد من حصول العلم للعامة بذلك ذكره في الكافي واذا كان حاضرًا فالعلم يغلبون توفر حظه في باب العلم فمتى علموه واطبقوا عليه وحصل العلم للعامة بذلك من خبرهم لزمه اجابته ونصرته وسائر الخصال يشترك في معرفتها العالم والجاهل ولا يوخذ في ذلك بالامارات المظنونة وانما يجب العمل على العلم عندنا عليهم السلام لان هذا الحكم عندهم من اصول الدين فلا يجوز العمل فيه على الظن

واما الثالث

وهو في فوايد مما تعلق بذلك فمنها ان الامام اذا استره العبد وغلب على الظن انه لا يخرج من الستر ونهض غيره بالامر ودعا لنفسه ثم تخلص لاولاده فقيه قولان احدهما انه يلزم المفضول تسليم الامر الى الافضل وبه قال القسم بن ابراهيم والناصر الثاني ان المفضول يخير اعتبارًا بهذا الامر والصبر على مضض الجهاد في سبيل الله تعالى يضيره ان افضل فلا يلزمه تسليم الامر الى الافضل منه قبل ذلك وهذا هو قول السيدين الاخوين والسيد ابي عبدالله الداعي وهو المروي عن زيد بن الفارابد بن علي ابن الحسنين والنفس الزكية المهدي لابي الله محمد بن عبدالله عليهم السلام ذكره في الكافي الثانية انه اذا فسق الامام يطلت امامته بلا اشكال وقد نص على ذلك في الاحكام ثم اختلفوا هل تعود امامته اذا تاب ستر امن دون تجديد الدعوة ام لابد من تجديد بذلها فذهب الهادي الى الحق ومن بالله الى انه يجب عليه ان يتوب فاذا تاب ستر لم يجب عليه تجديد الدعوة وعند الناصر للحق تبطل الامامة بالفسق ولا تعود الا بتجديد الدعوة وهو ممنوع مما للامة

القيام به

القيام به الا ان يتوب وتجدد الدعوة وقيل هو اجتهادي فمن تولى ثم بالله والاطلاع ان تجعل القول الاول على انه فسق ستر افان تاب ستر افانه لا يجب عليه اظهار فسقه وتوبته ويدخل في ذلك تحت قول النبي صلى الله عليه وآله من اتى شيا من هذه القاذورات فليستتر بستر الله وجميع الكبايرة قاذورات فامر الفاعل بالستر على نفسه وهو الكتمان والتوبة مقبوله ستر افيما بينه وبين الله تعالى ولين اظهار الكبيرة لمثل فعلها ستر اقبيح في عبادته وتضعف امره في القلوب فلا يجوز له ان يفعل ما يودي الى هذا وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقيلوا الكرام عثراتهم والكريم هو التقي لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم واما اذا فعل الكبيرة ظاهرًا فلابد من وقوع التوبة ظاهرًا او وقوع الاختبار بعدها وافامة مدة الاختبار سنة ثم تجديد الدعوة بعد ذلك لين حاله لا يقتضي عن حال الشاهد الذي يكون عدلًا ثم يرتكب كبيرة فقد ذكر العترة انه اذا تاب اختبرت توبته مدة وقدرها بعضهم سنة والامام بذلك اولى لانه يتصرف في الدماء والفروج والاموال والله الهادي

فصل

واذا ثبت ذلك فلنذكر طرفًا مما اختلف فيه علماؤنا عليهم السلام وهو يشتمل على فوايد الاولى انه يجوز فقيد اهل المجز الى ديارهم بغير امامهم وجهاده

خبر وهو قول علي عليه السلام لا يفسد الجهاد والحج جور جايز كما لا يفسد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر غيبة اهل الفساق ولانه قد ثبت عن اقوام صالحين انهم حجوا يوما وغزوا مع الفسقة ولم يحفظ عن احد من السلف انكار ذلك وذلك جايز عندنا وبه قال زيد بن علي عليه السلام والنفس الزكية محمد بن عبدالله واحمد بن عيسى والناصر للحق عليهم السلام والسيد ابو عبدالله الداعي رواه عنهم في الكافي وهو قول المتوكل على الله وضي الله عبدالله بن حمزة عليهم وفي الكافي روى القسم عن النفس الزكية انه يجوز مقاتلة البغاة بغير علوي وبغير امامهم فلان يجوز مع العلوي اولى واجرى وذكر عن الله عليه انه يجوز قصدهم الى بلادهم مع امام حق ان كان وان لم يكن جاز ذلك وهذا قال في شعره

اهل بغي دعاهم هدى ** للشافكيها في غير وقت امام
لتمادي طغيانهم للدفع ** وما طرق جرهم بغاني

وهو قول الامام الحسن بن اسمعيل المجتبى في علم قال وهو الذي ذهب اليه مختصلو عجدة في اصحابنا وهو اختيار الحاكم ابي سعيد ثم رجع عن بالله الى القول بانه لا يجوز قصد البغاة الى ديارهم الا الامام حق عادل وهو

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)